

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦

بالغاء الضرائب والرسوم المناهضة بالضرائب الجمركية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم إحصائي جمركي ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات التنمية الاقتصادية

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

(المادة الأولى)

تلغى الضرائب والرسوم الآتية :

١ - الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم

المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

٢ - الرسم الإحصائي الجمركي المفروض بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

٣ - رسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

٤ - رسم الدعم البحري المفروض بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه
والمحدد بقرار وزير النقل البحري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥

(المادة الثانية)

لا يجوز لوحدات الحكم المحلي أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو إضافية عليها .

وتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية تخصص للجهات التي كانت تؤول إليها الضريبة الإضافية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم الدعم البحري المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

(المادة الثالثة)

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ويلغى كل ما يخالفه من أحكام .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ذي الحجة سنة ١٤٠٦ (٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك